مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد التاسع

يوليو 2016م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- دلالة الكناية في سورة البقرة .
- الدلالة في كتب الأخطاء الشائعة "العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر" أنموذجا).
- اضطرابات النطق لدى عينة من تلاميذ الحلقة الأولى لمرحلة التعليم الأساسي بمدينة مصراته.
- دور الإرشاد النفسي المنبثق عن الشريعة الإسلامية في علاج بعض مشكلات الشباب الليبي المعاصر.
- العناصر التيبوغرافية ودورها في الإخراج الصحفي.
- تقييم بعض مدخلات مؤسسات رياض الأطفال بمدينة مصراتة في ضوء معايير الجودة.
- دراسة الأخطار الجيومورفولجية بمنطقة حوض وادي غاوغاو باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.
- مفهوم صورة الجسد وعلاقتها بالاستعداد للعصابية لدى طلبة المرحلة الثانوية.
- الصور البيانية في الأمثال النبوية "نماذج مختارة".
- تأثير التلوث الناتج عن صناعة الإسمنت على الأس الهيدروجيني للتربة ومدى تأثيره على نمو النبات "الفول" Vica Faba L.
- المتاشبه اللغوي عند القراء والمفسرين "تأليفا وتطبيقا" .
- رسالة في مباحث البسملة لأحمد بن زين دحلان "ت1304هـ".
- نظرية العبقرية عند كانط.
- ماهية النص الأدبي خطاب إلى متذوقي الأدب.
- كفايات التعليم الإلكتروني ومدى توفرها لدى هيئة التدريس بكلية التربية جامعة المرقب
- استعمال كاف التشبيه حرفا واسما.
- المؤرخ نقولا زيادة وليبيا "دراسة في المعاصرة التاريخية حياة وتأليفا".
- فاعلية المرأة الطوارقية في الرواية الليبية " إبراهيم الكوني أنموذجا".

- ضوابط بيع التقسيط في الشريعة الإسلامية
- أثر دراسة الفقه المقارن في تضييق شقة الخلاف بين المذاهب الفقهية .
- Morphology and composition of $CulnSe_2$ that film deposited by Stacked Elemental Layers for solar cells application
- A novel Piggyback Scheme to Improve the Performance Of MAC Layer Based on IEEE802.11n
- Problems of English prepositions in EFL learners' translation
- L’argent peut-il effacer les valeurs morales ? Le Père Goriot de .Balzac est un type

الافتتاحية

من سمات المجتمعات المتحضرة سعة ثقافة أبنائها وكثرة قرائها، والكتاب لديهم هو أفضل صديق، يرافقهم أينما كانوا وحيثما ما حلوا، فكما أن الطعام غذاء أبدانهم فإن القراءة غذاء أرواحهم، ولا عجب أن للقراءة أهمية عظيمة في الإسلام فهو يدعو إلى التدبر والتفكير والقراءة والتعلم، يكفي أن أول آية نزلت على حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم هي قوله تعالى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فكان الأمر بالقراءة فاتحة عقد الاتصال بين السماء والأرض، وللقلم في تثبيت ركائز العلم مكان لذلك خصه المولى عز وجل بالذكر مصاحبا للأمر بالقراءة فـقال ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ* عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ .

ولكن العجب في أمة القرآن، أمة اقرأ أن تكون أمة عازفة عن الكتاب والقلم، تتصدر مجتمعاتها آخر الصفوف، وتبقى القراءة في ذيل اهتمامات أبنائها، فلقد تدنى المستوى الثقافي والمعرفي لديهم إلى أدنى درجة، فالأمم لا تقاس بكثرة المال والأبناء وإنما تقاس بمدى ثقافة أبنائها، ومستواهم المعرفي، وأولى سمات ذلك حبهم للقراءة، والملاحظ والدارس لحال أمتنا في هذا العصر يرى وبكل بوضوح ودون أي مجهود قلة نسبة من يعشقون الكتاب، ومن يقتنونه، وارتفاع نسبة العزوف عن قراءته بل يتجاهلونه.

لقد تسرب إلى قلوب أبنائنا حب المال، ويا ليته من أوجهه السليمة الصحيحة فالثقافة وحب القراءة لا يتعارضان مع النشاط الاقتصادي، بل هما داعمان له ورافدان من روافده، فما علت الأمم الغربية في عصرنا الحاضر وازدهر نموها إلا بالعلم والثقافة، ونحن أمة القرآن أمة الثقافة تأخرنا حتى وصفنا بالتخلف مع أن أسلافنا أخذوا بناصية العلم فسادوا الدنيا بدينهم ولغتهم وثقافهم والشواهد في أواسط آسيا وأدغال أفريقيا باقية إلى الآن خير دليل، فهل لهذه الأمة من صحوة ثقافية ونهضة حضارية تبني بها حاضرها، وتعيد بها مجدها التليد.

هيئة التحرير

أ/ يونس يوسف أبو ناجي
كلية التربية /جامعة المرقب

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه والمرسلين أجمعين، ومن والاه.

أما بعد:

فإنّ علم التفسير، من أشرف العلوم وأرقاها، وأكثرِها تشعباً وتفرعاً، فهو العلم الذي يحقق المقصود من إنزال القرآن، ويشرح غريبه، ويبين لطائفه، ويظهر أسراره، ويبرز حكمه وأحكامه، فيتم العمل بما فيه، من تعاليمَ وإرشاداتٍ.

ومن العلوم المتعلقة بالقرآن **علم المتشابه**، وأساس التأليف فيه هو دفع ما أوهم الاضطراب في آيات الكتاب، من حيث كونُ ظاهرِها يوهم التعارض أو الاختلاف، وإن كان الاختلاف أبعد ما يكون عنها، لمن تدبّرها وفتح الله بصيرته.

فالتصنيف في المتشابه أمرٌ لا بد منه للمشتغل بالتفسير على وجه الخصوص، ولسائر المسلمين على وجه العموم، لا سيما وأنّ هذا الجانب يحقق غرضاً مهماً من أوجه إعجاز القرآن، وهو إعجاز القرآن بالأسلوب، أو ما يعرف بالإعجاز البياني.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث فيما يلي:

أ ـ أنه من المواضيع المهمة، والتي تعنى بكشف جانب عظيمٍ من جوانب إعجاز القرآن الكريم، الإعجاز البياني، ويسميه بعض المفسرين: الإعجاز بالأسلوب.

ب ـ أنه يسهّل على العبد فهم ما غمض من المعاني الدقيقة، ويزيح ما أشكل على الأفهام، مما يوهم التباساً في ظاهره، أو تناقضاً في ألفاظه، فيكون بذلك مساعداً على الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى.

ج ـ أن فيه رداً على الزنادقة والملاحدة وكل من حاول التشكيك في كلام الله، وادعى أنه محرف تارةً أو أن فيه عبارات غير بليغة، أو ألفاظ غير فصيحة تارةً أخرى، فلو تأمل من قال ذلك كما

تأمل أهل العلم ممن رقوا في البلاغة كل مرقى، لما وقع في هذا الضلال البعيد.

د ـ أن معرفة الكتب والمصنفات في هذا العلم الجليل، تيسّر الاطلاع والرجوع إليها، من قِبَل مَن استشكل آيةً أو كلمةً في كتاب الله العظيم.

خطة البحث:

قمت بتقسيم الموضوع إلى مبحثين: **المبحث الأول:** تعريفُ المتشابه ومدلولاتُه. وتضمن مطلبين: **المطلب الأول:** تعريف المتشابه لغةً. **والمطلب الثاني:** تعريف المتشابه اصطلاحاً ومدلولاتُه. وكان **المبحث الثاني: في** نشأة المتشابه ومَنْ ألَّف فيه. واقتضى مطلبين أيضاً: **المطلب الأول:** نشأته عند القراء والمفسرين. **والمطلب الثاني:** المؤلفون في المتشابه.

والخاتمة، وتضمنت أهمَّ نتائج البحث.

هذا، وأسأل الله ـ تقّدست ذاته ـ أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه تعالى، وأن ينفع به من قرأه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: تعريفُ المتشابه ومدلولاتُه.

المطلب الأول: تعريفُ المتشابه لغةً.

المتشابه في اللغة، من أَشْبَهَ يُشْبِه، وشَابَه يُشَابِه مُشَابَهةً، والشَّبَهُ والشَّبيهُ الْمِثْلُ، يقال: أَشْبَه الشّيءُ الشّيءَ إذا ماثَلَه، كما يقال: تَشَابَه الشَّيْئانِ واشْتَبها، إذا أشْبَه كلُّ واحدٍ منهما الآخرَ.[1] والْمُتَشَابـه والْمُشْتَبِه بمعنىً واحدٍ قال ـ تعالى ـ: ﴿ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾ [الأنعام: 99]، والمشتبهاتُ من الأمور المشكِلاتُ، ومنه قولهم: اشتبه الأمر عليه إذا التبس، وقضية مشتبهة، أي: ذات لُبْس وغموض. فالمعنى اللُّغوي يرجع إلى الالتباس والغموض أو إلى التشابه والتماثل.[2]

---

[1] انظر: لسان العرب، لابن منظور (503/13)، مادة: شبه، والمعجم الوسيط، لأحمد الزيات وغيره: (471/1)، مادة: أشبه.

[2] انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (58/6)، باب: الهاء والجيم مع الراء، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس: (243/3)، باب: الشين والباء، ولسان العرب: (504/13)، مادة: شبه.

المطلب الثاني: تعريفُ المتشابه اصطلاحاً ومدلولاتُه.

المتشابه يطلق ويراد منه معانٍ مختلفةٌ، فهو في الاصطلاح يطلق على عدة معان، ثم إنّ هذه المعاني منها ما هو متفقٌ عليه، ومنها ما هو مختلفٌ فيه، وإليك تفصيل القول فيه:

1 ـ يذكر المتشابه فيراد به: ما احتمل معنيين فأكثر. ويمكن تعريفه بأنه: ما اشتبهت وجوه المراد منه، فلم يتعين أيها المقصود.[1] وهو بذلك يكون نقيض المحكم، ولعله المراد عند الإطلاق، وعليه يحمل كلام أهل العقائد، سيما إن تكلموا في مسائل الصفات الخبرية ونحوها.

وفي هذا النوع وقع خلاف كبير من حيث وضعُ حَدٍّ له، ونقل الإمام جلال الدين السيوطي (911هـ) ـ رحمه الله ـ أقوالاً كثيرةً في تعريفه، ولعلّ ما قدمته هو أولى تلك الأقوال.[2]

2 ـ يذكر المتشابه، ويكون مسمىً على: ما لا سبيل إلى علمه، ويدخل في ذلك الحروف المقطعة التي افتتحت بها بعض السور، على القول بأنها مما استأثر الله تعالى بعلمه، أضف إلى ذلك حقائقَ صفات الله تعالى، ومعرفة يوم القيامة ونحوها من المغيبات، وقد اصطُلِح على هذا النوع من المتشابه والذي قبلَه بالمتشابه المعنوي، تمييزاً له عن المتشابه اللفظي، وهو الذي يدلّ عليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7].[3]

3 ـ يطلق المتشابه ويراد به: ما تكرر من الآيات ـ غالباً ـ في أكثر من موضعٍ، بحيث تخلو مواضعُ دون أخرى، من حيث الزيادة والنقص، سواءٌ في الكلمات أو في الحروف أو فيما يتعلق بالتقديم والتأخير ونحوه. وأكثرُ ذلك في القصص، فيراد به أنه يشبه بعضه بعضاً، وهذا من صفة القرآن الكريم، فإنه يشبه بعضه بعضاً في القصص المتكررة، والآيات المتشابهة في الألفاظ ونحو ذلك، كما أنّ الشبه فيه يكون في الحسن وجمال النظم والأسلوب، في حين أنه يفترق في معانٍ دقيقةٍ، ولطائفَ بديعةٍ، تتجلى في رفع ما يظهر أنه تعارضٌ بين الآيات، ويدلُّ على هذا المعنى

---

[1] انظر: الإتقان، للسيوطي (139/1).

[2] انظر: المصدر السابق (139/1).

[3] انظر: الإتقان، للسيوطي (640/1)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (319/2 ـ 322).

قوله ـ تعالى ـ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ...﴾ [الزمر: 23].

ويُعبَّر عن هذا المعنى من المتشابه بالمتشابه اللفظي، تمييزاً له عن المتشابه المعنوي الذي تقدم تعريفه. [1]

كما يمكننا أن نستخلص تسميةً أخرى للمتشابه اللغوي، وهي الآيات الملتبسة، أو ما يلتبس من القرآن، وذلك من خلال جهود الأئمة ممن ألف في هذا الموضوع سواء بإفراد كتيب يجمع معاني هذه المفردة، أو بالإشارة له في تفسير القرآن، وعلى سبيل المثال ما صنعه الإمام زكريا الأنصاري (926هـ) ـ رحمه الله ـ في كتابه: ((فَتْحُ الرَّحْمَنِ بِكَشْفِ ما يَلْتَبِسُ في القرآنِ))؛ فقد كان جَهده منصباً في مصنفه المذكور، على رفع ما في ظاهره لبس في المعنى، أو تضارب في الألفاظ، فضلاً عن أنّ مضمون الكتاب، إنما اشتمل على آياتٍ تشابهت في ألفاظها، مع اختلافٍ يسيرٍ في التقديم والتأخير، أو الزيادة والنقصان، وما إلى ذلك.

فهو يجمع نظائرَها، ويوجِّه كلَّ آيةٍ حسب الموضع الذي وردت فيه، مع رفع توهم التعارض، وحسن التعليل، لاسيما وأن الكتاب اعتمد مؤلفه على كتبٍ سابقةٍ اقتضت أسماؤها أو مضمونها تشابهاً لفظياً بين الآيات[2]، مما يدل بلا ريب على أن مراد الشيخ زكريا رحمه الله من كشف الالتباس كما عنون لكتابه، هو المتشابه اللفظي لا غير؛ لأن الالتـباس من المفردات التي

---

[1] انظر: البرهان، للزركشي (112/1)، والإتقان، للسيوطي: (639/1)، و (995/2)، ومتشابه القرآن، د. عدنان زرزور: (ص16).

وينبغي أن نلاحظ أن **المتشابه اللفظي** يفترق عما أوردته كتب علوم القرآن مصطَلَحاً عليه **بالوجوه والنظائر**، فإن الوجوه والنظائر يراد بها: تلك الكلمات التي ترد في مواضع متعددة من القرآن بلفظها، دالة على معان مختلفةٍ، فتأتي في موضع بمعنى، وفي موضع آخر بمعنى آخر. وذلك ككلمة الأُمَّة، فإنها جاءت بمعانٍ مختلفةٍ حسب كل آيةٍ، ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: 120]، جاءت بمعنى الرجل ذي الخصال الفاضلة، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:22]، دلت على معـنىً آخر وهو: الديـن أو الطريقة، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ ﴾ [هود: 8] جاءت بمعنى المدة من الزمن. انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (102/1)، والإتقان، للسيوطي: (409/1).

[2] وذلك ككتاب: البرهان في توجيه متشابه القرآن، للكرماني، وأسئلة القرآن، للرازي، وملاك التأويـل لأبي

يرد عليها معنى الإشكال والغموض[1]، وهذا المعنى متحقِّقٌ في المتشابه اللغوي حتماً.

وعليه يمكننا القول إن المتشابه اللغوي، قد يعبر عنه بألفاظٍ عديدةٍ، مَفادُها إيهامُ التعارض والاضطراب.[2]

= جعفر ابن الزبير.

[1] انظر: لسان العرب، لابن منظور (202/6)، مادة: لبس.

[2] لكن السيوطي ـ رحمه الله ـ يعنون لما كان بالمعنى الثالث بـ (الآيات المشتبهات)، كما في الإتقان: (995/2)، ويفرق بين ما أوهم التعارض وبين ما تكرر ذكره من الآيات، فيجعل ما كان بالمعنى الأول تحت عنوان: (المشكل وموهم الاختلاف والتناقض) كما في الإتقان: (724/2)، وما كان بالمعنى الثاني تحت عنوان (الآيات المشتبهات). وهذا التبويب ربما بناه على تعريفه للمتشابه، وإلا فإن المصنفين في الموضوع، ذكروا مِثْل الذي مَثَّلَ به من الآيات ـ أعني فيما عنون له بـ (المشكل وموهم الاختلاف والتناقض) ـ في كتبهم المصنفة في المتشابه.

أضف إلى ذلك أنه يفرق بين المشتبه والمتشابه، مع أنهما بمعنى واحدٍ في اللغة، كما في لسان العرب، لابن منظور: (503/13 ، 504)، فيجعل ما كان بالمعنى الأول، وهو ما احتمل معنيين ولم يتبين المقصود منه، تحت عنوان (المتشابه)، كما في الإتقان: (139/1)، وما كان بالمعنى الثالث، وهو ما تكرر ذكره من الآيات، تحت عنوان (المشتبه)، كما في الإتقان (995/2)، وربما كان قصده التمييز للنوع الذي نحن بصدده، عن المتشابه الذي ذكرته الآية في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: 7].

بينما نجد مَنْ ألَّف في الموضوع أو حتى ذكره في مصنفاته على وجه الإجمال ممن سبق السيوطيَّ كالزركشي ـ رحمه الله ـ (794هـ)، لا يفرق في التسمية بين المتشابه الذي نحن بصدده وبين ما دلت عليه آية آل عمران، فيورد الأول ـ ما تكرر ذكره من الآيات ـ تحت عنوان: (علم المتشابه) كما في البرهان: (112/1)، والثاني ـ ما لا سبيل إلى علمه ـ يبوب له بعنوان: (معرفة المحكم من المتشابه)، كما في البرهان: (68/2)، فأصل التسمية عنده واحدةٌ، على حين أن بعض من صنف في ذلك سمى المتشابه الذي نتكلم عنه بـ (المتشابه اللفظي)، تحرزاً من المتشابه الذي يرد على معاني الآيات، ومن أولئك أبو جعفر بن الزبير الغرناطي (807هـ)، كما يظهر من عنوان كتابه المسمى: (ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل). وكذلك فعل الزرقاني في مناهل العرفان: (317/2 . 319). فمن ذلك كله يمكننا القول بأنّ المتشابه الذي أراده المؤلف يمكن أن

والذي يعنينا في بحثنا هذا، إنما هو المعنى الثالث من المعاني التي ترد عليها لفظة المتشابه. وهو المتشابه اللغوي أو اللفظي أو الاضطراب الصوري بين الآيات، أو الآيات الملتبسة كما قرّرناه.

ويمكن أن نعرف المتشابه اللفظي بما عرفه به الإمام الزركشي ـ رحمه الله ـ وهو: "إيرادُ القصةِ الواحدةِ في سورٍ شتّى وفواصلَ مختلفةٍ"[1]، وتابع السيوطيُّ الزركشيَّ على هذا التعريف.[2]

وقد اعترض بعض المعاصرين[3]، على تعريف السيوطي الذي تابع فيه الزركشي رحمهما الله تعالى، وزعما أنه قاصرٌ؛ لأنه ـ كما عبّرا ـ يكاد يقصر المتشابه على آياتِ القصص فحسب، مع أنّ الأمر على خلاف ذلك، فهو عامٌّ في القصص وفي غيرها مما تكرر ذكره أو أوهم تعارضاً والتباساً.[4]

وليس قولُهما صواباً؛ لأنّ مراد السيوطي رحمه الله من قوله: (القصة)، ليست القصة التي هي مفرد القصص، وتكون بمعنى النبأ والخبر، بل قصدُه الحدَثُ والقَضِيَّة، والمعنى العام الواحد، الذي يرد في مواضعَ متعددةٍ، لكنه يأخذ صوراً بينها شيءٌ من الاختلاف، ويدل على ذلك الأمثلةُ التي ساقها في الموضوع، فإنها ليست كلُّها أخباراً وقصصاً، بل فيها نهيٌ وأمرٌ ونحو ذلك، وإلاّ لزم عليه تناقض السيوطي مع نفسه فيما عرّف به المتشابه وفيما ساقه من آياتٍ لا تدلّ على القصص أصلاً، ولزوم وقوع السيوطي في التناقض بعيدٌ جداً، فقد مثَّل بقول الله . تعالى﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ [الأنعام:151]، وقوله ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ [التوبة:67]، وقوله ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾ [البقرة: 187]، وغيرها كثيرٌ[5]

= يسمى بأربعة أسماء:علم المتشابه، والآيات المشتبهات، والمتشابه اللفظي، والآيات الملتبسة. والله أعلم.

[1] البرهان، للزركشي: (112/1).

[2] انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2).

[3] وهما: الدكتور عدنان زرزور، والدكتور رشيد الحمداوي.

[4] انظر: متشابه القرآن، د. زرزور، (ص16)، والمتشابه اللفظي في القرآن، د. الحمداوي: (ص31).

[5] انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2 ـ 999).

ويدلك عليه أن لفظة القِصّة في اللغة لا تقتضي الخبر والنبأ والحدث المخصوص فقط، بل تأتي أيضاً بمعنى القضية العامة، ومنه قولهم: في رأس فلان قِصّةٌ، أي: جملة من الكلام.[1] قال الله ـ تعالى ـ ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [يوسف: 3]، أي: نبين لك أحسن البيان. فالمراد منه جملة الكلام المتآلف لا القصة بمعنى: الحدث.[2] فيدلّ ذلك على أنّ مراد الإمام السيوطي من قوله القصة هو ما ذكرته، فلا اعتراض حينئذٍ.

ويمكن القول أيضاً بأن السيوطي وقبله الزركشي، إنما ساقا التعريف على وجه العموم، وليس مرادهما الخصوص. فإنه بالنظر إلى أغلب ما يقع فيه اللبس الصوري، إنما يقع في القصص، وهذا لا ينفي وروده على آياتٍ أخرى لا تحمل القِصّة بالمعنى المشهور.

ويؤكد ذلك أيضاً ما جاء في الكتب المصنفة في الموضوع، فإنها ليست مقصورةً على ذكر آيات القصص فقط، بل تجد المتشابه فيها يتعدى إلى أكثر من ذلك، فهو يرد على آياتٍ من جملة الإخبار عن المستقبل الأخروي، كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: 6]، وقوله ـ تعالى ـ ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ* طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴾ [الدخان: 43 ،44]، وكذلك أيضاً ما قد يرد عليه المتشابه من آياتٍ تفصل الأحكام الشرعية أو من آياتٍ ليس لها نظيرٌ أصلاً، بمعنى أنها لم تتكرر في القرآن، ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن: 11]، فمثل ذلك ورد في الكتب المصنفة في المتشابه اللفظي.[3]

وإذا عُلم ذلك، فلا استدراك على قول السيوطي رحمه الله، لكن يمكن القول بأنّ أصل التصنيف كان في آيات القصص المتكررة؛ لأنّ مضمون ما أتى به الإمام محمد بن عبد الله الإسكافي (421هـ) والإمام أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني (505هـ) اللذين هما مِنْ أقدم مَنْ وصلت إلينا مصنفاتُهما في المتشابه، اقتصرا ـ تقريباً ـ على آيات القصص وما شابهها مما تكرر ذكره في القرآن، يقول الكرماني: "فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات، التي تكررت

---

[1] انظر: لسان العرب، لابن منظور (73/7)، مادة: قصص.

[2] انظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي (272/3)، ومدارك التنزيل، للنسفي: (177/2).

[3] انظر على سبيل المثال: البرهان في توجيه متشابه القرآن، للكرماني: (ص130)، وهداية المرتاب، للسخاوي: (ص38)، وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، للأنصاري:(ص122).

في القرآن ..."[1]، ولكن مَنْ ألف بعدهما كالرازي والغرناطي وغيرهما، ذكروا آياتٍ كثيرةً في غير القصص، وبعضُها لم يتكرر أصلاً.[2]

لكن يبقى سؤالٌ يطرح نفسه، وهو أنّ تعريف الزركشي والسيوطي للمتشابه اللفظي، يقتضي تكرارَ الآيات في أكثرَ من موضعٍ كما يفهم من قولهما: "في سور شتى وفواصل مختلفة"، على حين أننا نجد الكتب المؤلَّفة في الموضوع، يذكر أصحابها آياتٍ لم تتكرر، وليس لها نظيرٌ في القرآن، فهل تعريفهما قاصرٌ، أم المصنفون في المتشابه خرجوا عن الموضوع المؤلَّف فيه؟!

والجواب على ذلك: هو أنّ أصل التصنيف الذي أخذ شكلاً واسعاً، وكانت همم أهل العلم متجهةً نحوه، كان في الآيات المتكررة، وأغلبُ ذلك في القصص، ثم أخذ المصنفون في هذا الموضوع . المتشابه اللفظي . يتوسّعون فيه شيئاً فشيئاً، حتى أدرجوا فيه آياتٍ لم تتكرر، ولا نظير لها في القرآن، وآياتٍ في غير القصص، وهذا شأن كل الفنون– تقريباً– فإنّ التصنيف فيها يبدأ من منطلقٍ محصورٍ ضمن نطاقٍ معينٍ، ثم قد يتوسعون فيه بما لا يحتمله عنوان الكتاب، فالمتشابه من الآيات، تقتضي تسميتُه تكررَ الآيات ووجودَ نظائر لها لزاماً، وإيرادُ آياتٍ لم تتكرر، لا يعني خروجاً عن العنوان أو أصلِ الموضوع، بل هو من باب التوسع في الجمع والتصنيف، لا سيما وأنّ المتشابه كما ذكرنا يأتي بمعنى الالتباس، وهذا المعنى واردٌ على آياتٍ تكررت، وهو الأكثر، وعلى آياتٍ لم تتكرر، وهو الأقلّ. والله أعلم

المبحث الثاني: نشأة المتشابه ومَنْ ألّف فيه.

المطلب الأول: نشأته والمؤلفون فيه بلا توجيه.

أولاً: نشأتُه.

علم المتشابه موجودٌ منذ نزول القرآن الكريم، فبداية جذوره كانت عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنّ التصنيف فيه بالمعنى الذي أراده المؤلّفون في الموضوع، وساروا فيه على منهج مخصوصٍ، لم يكن معروفاً عند الصدر الأول، أي: من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، بل ولا

[1] البرهان في توجيه متشابه القرآن، للكرماني: (ص17).

[2] انظر على سبيل المثال: الكشاف، للزمخشري (550/4)، وأسئلة القرآن، للرازي: (ص380).

التابعين؛ لانشغالهم بالدعوة وتعليم الناس ما هو ظاهر، من غير تعمقٍ في مثل هذا الجانب؛ ولأن مبنى التفسير عندهم كان معتمداً على النقل بالدرجة الأولى، وفي توجيه المتشابه شيءٌ من إقحام الرأي، وعندهم من الورع ما يردعهم عن الخوض بتوسّع الرأي في توجيه الالتباس.

ومع أن التصنيف فيه لم يكن معروفاً إلا أن الكلام فيه تفسيراً وشرحاً واستنباطاً كان موجوداً إذا احتيج إليه، فالكلام فيه إذاً لم يكن ابتداءً بقدر ما كان عارضاً، كجوابٍ لسائلٍ استشكل آيةً ونحو ذلك.

ويدلّ على ذلك ما صحّ أن رجلاً سأل ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فقال: "يا ابن عباس! إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ، قال ـ تعالى ـ ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾[المؤمنون:101]، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الصافات:50]. وقال في آيةٍ أخرى:﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 42]، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:23]، فقد كتموا في هذه الآية. وفي قوله تعالى: ﴿ أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا* رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا* وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا* وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ [النازعات:27 ـ 30]، فذكر في هذه الآية خلق السماء قبل الأرض، وقال في الآية الأخرى: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ* وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ* ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين ﴾ [فصلت:9 ـ 11]؟ وقال: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ و﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ و﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ؟! فأجابه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فقال:﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ في النَّفْخَةِ الْأُولَى ثُمَّ يُنْفَخُ في الصُّورِ﴿ فَصَعِقَ من في السماوات وَمَنْ في الأرض إلا من شَاءَ الله﴾ فلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ عِنْدَ ذلك ولا يَتَسَاءَلُونَ، ثُمَّ في النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ فإن اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ، فقال الْمُشْرِكُونَ: تَعَالَوْا نَقُولُ لم نَكُنْ مُشْرِكِينَ، فَخُتِمَ على أَفْوَاهِهِمْ، فَتَنْطِقُ أَيْدِيهِمْ فَعِنْدَ ذلك عُرِفَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُكْتَمُ حَدِيثًا ... وَخَلَقَ الْأَرْضَ في يَوْمَيْنِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ في يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ. وَدَحْوُهَا: أَنْ أَخْرَجَ منها الْمَاءَ وَالْمَرْعَى، وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَالْجِمَالَ وَالْآكَامَ وما بَيْنَهُمَا في يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿دَحَاهَا﴾

وَقَوْلُهُ: ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، فَجُعِلَتْ الْأَرْضُ وما فيها من شَيْءٍ في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَخُلِقَتْ السماوات في يَوْمَيْنِ. و﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ سَمَّى نَفْسَهُ بذلك، وَذَلِكَ قَوْلُهُ. أَيْ: لم يَزَلْ كَذَلِكَ، فإن اللَّهَ لم يُرِدْ شيئاً إلا أَصَابَ بِهِ الذي أَرَادَ، فلا يَخْتَلِفْ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فإن كُلًّا من عِنْدِ اللَّه لم يُرِدْ شيئاً إلا أَصَابَ بِهِ الذي أَرَادَ، فلا يَخْتَلِفْ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فإن كُلًّا من عِنْدِ اللَّهِ..."[1] فظاهرٌ جداً أن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أجابه عن كل واحدةٍ موجِّهاً لها توجيهاً حسناً، يرفع الإشكال الذي اعترى السائل، ويزيح ما أوهم التعارض بين الآيات المسؤول عنها، إذ من الواضح ـ عند الوهلة الأولى ـ أنّ بين ظواهرها تدافعاً.[2]

وكذلك يدل على أن السؤال عن المتشابه كان موجوداً حديثُ عائشة رضي الله عنها حينما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله ـ تعالى ـ ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: 8]، عندما سمعته يقول: "من حوسب عذب" فقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[3].[4] فمن كل ما سبق، يظهر أنّ المتشابه من حيث السؤالُ عنه، ووقوعُ الإشكال عند بعض المسلمين، كان موجوداً زمن النبوة. فليس الكلام فيه، أو السؤال عنه بِدَعاً من القول.

ثانياً: المؤلفون فيه من غير توجيهٍ.

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: سورة فصلت، (1816/4)، (4537)، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

[2] انظر: فتح الباري، لابن حجر (558/8).

[3] أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب: من سمع شيئا فراجعه حتى يعرفه، (51/1)، (103) ـ واللفظ له ـ ، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب: إثبات الحساب، (2204/4)، (2876).

[4] ولقائلٍ أن يقول: ما هذا الذي سقته بدليلٍ يحسن الاعتماد عليه في تقرير كون المتشابه والسؤالِ عنه واقعاً زمن الصحابة، حيث إن السيدة عائشة رضي الله عنها لم تسأل عن آيةٍ تعارضت مع آيةٍ أخرى؟ ويُجاب: بأنه يصلح دليلاً لذلك؛ لأن المصنفين في الموضوع أوردوا آياتٍ لم تتعارض في ظاهرها مع آياتٍ أخرى، غاية ما هنالك أنها اختلفت في الظاهر مع أحاديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، أو مع ما عُلم بالضرورة من العقائد ونحوها، ثم إن مبنى هذا العلم هو دفع الإشكال والالتباس عن الآيات سواء مع آياتٍ أخرى أو مع أحاديث أو غير ذلك، لكن الأكثر كون ذلك فيما بين الآيات.

التأليف في المتشابه أخذ أسلوبين اثنين، فألف فيه بعضهم من خلال جمع الآيات المتشابهة دون التعرض للإجابة عنها، وألف فيه آخرون بجمع الآيات المتشابهة مع توجيهها توجيهاً يرفع ما ورد عليها من إشكالٍ في الظاهر.

وهذا النوع من التأليف أخذ طريقتين: فألّف فيه بعضهم بجمع المفردات، وذكر مواضعها التي تكررت فيها، وهذا هو أول أنواع التصنيف في المتشابه، بينما ألّف فيه البعض الآخر بجمع المقاطع المتشابهة والمتكررة. ويبدو أنّ الغرض من التصنيف في المتشابه بلا توجيه، سواء بجمع المفردات أو المقاطع والآيات، هو إعانة حفظة القرآن على استحضار الآيات المتشابهة وكذلك الألفاظ، وفي ذلك تقويةٌ للحفظ، وبُعْدٌ عن الخلط.[1]

أ ـ التأليف فيه بجمع المفردات.

أول من ألف في المتشابه بلا توجيه، وبجمع المفردات فقط، هم القراء، حيث أفردوا مصنفاتٍ في ذلك، جمعوا فيها الألفاظ المتكررة والمتشابهة، فحصروا مواضعها من غير توجيه لها، فمثلاً: يذكرون كلمة (بئس)، ثم (لبئس)، ثم (فلبئس)، ويذكرون عقب كل كلمة الموضع الذي وردت فيه بذكر اسم السورة، وقد يذكرون المقطع من الآية.

وكان أول مَنْ ألف فيه من القراء، هم على الترتيب الآتي حسب وفاتهم ـ رحمهم الله ـ:

1 . مقاتل بن سليمان (150هـ).[2]

2 . حمزة بن حبيب الزيات (156 هـ).[3]

3 . نافع بن عبد الرحمن المدني (169 هـ).[4]

---

[1] انظر: هداية المرتاب، للسخاوي (ص23)، وقد قال علم الدين السخاوي (643هـ) ـ رحمه الله ـ فيها:

وقد نظمتُ في اشتباه الكلمِ أرجـــوزةً كاللؤلؤ المنتظمِ

لقبتها هـــداية المرتـــابِ وغاية الحفـــاظ والطلابِ

أودعتها مواضعاً تخفى على تالي الكـتاب وتريحُ من تلا.

[2] انظر: الفهرست، لابن النديم (55/1)، والأعلام، للزركلي: (281/7).

[3] انظر: الفهرست (55/1).

[4] انظر: المصدر نفسه مع الجزء والصفحة.

4 . خلف بن هشام (229 هـ).[1]

وهؤلاء من المصنفين الذين لم تصل إلينا مؤلَّفاتهم، وإنما عُلمت من خلال كلام أبي الحسين ابن المنادي (336 هـ)، في كتابه: متشابه القرآن العظيم، وكلام أبي الفرج محمد بن إسحاق الشهير بابن النديم (438 هـ)، في كتابه: الفِهْرِست، عندما تكلما عن الكتب المؤلَّفة في المتشابه اللفظي في القرآن.[2]

ب ــ التأليف فيه بجمع المقاطع والآيات.

أوّل من صنف في المتشابه بجمع الآيات من غير توجيهٍ، هو الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكِسَائي (189هـ) ـ رحمه الله ـ، حيث ألف كتاباً في ذلك، سماه: (متشابه القرآن)[3]،

واكتفى فيه بجمع الآيات المتشابهة من غير أن يجيب عن أسباب الزيادة والنقصان والاختلاف في التقديم والتأخير وما إلى ذلك.[4]

وبعد الكسائي ألف النحوي الشهير أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب

---

[1] انظر: المصدر نفسه مع الجزء والصفحة.

[2] انظر: متشابه القرآن العظيم، لابن المنادي (ص 61 ، 62)، والفهرست: (55/1).

[3] طبع في مصر، بطنطا، دار الصحابة. وطبع ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، ت: د. صبحي التميمي. كما طبع بمصر، دار المنار، سنة 1998 م، ت: محمد محمد داود، بعنوان: مشتبهات القرآن.

[4] انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2)، وتاريخ التراث العربي، لبروكلمان: (199/2).

هذا، وقد زعم الدكتور رشيد الحمداوي، أنّ الإمام السيوطي رحمه الله مخطئٌ في ادعائه أنّ أوّل مَنْ ألّف في المتشابه هو الكسائي حيث يقول: "أفرده بالتصنيف خلقٌ، أولهُم . فيما أحسب . الكسائي ..." الإتقان: (995/2). ولم يصب الدكتور الحمداوي في اعتراضه على السيوطي بقوله: "وبذلك يكون ظنّ السيوطي في غير محله"، المتشابه اللفظي في القرآن: (ص51)؛ لأنّ قصْدَ السيوطي أولُ مَنْ ألف فيه كآياتٍ لا مفرداتٍ، وبالتالي يتجه قول السيوطي ـ رحمه الله ـ؛ فالكسائي أول من صنف فيه كآيات ومقاطع، ويدلّ على أنّ مراد السيوطي ما قلته، هو ما ساقه من أمثلة على هذا النوع، فإنها كلَّها آيات، ولم يتخللها شيءٌ من المفردات؛ فالقول بأولية التصنيف للكسائي، هو أمرٌ نسبيٌّ، لا على إطلاقه كما قد يُفْهَم.

(206هـ) كتاباً سماه: (الرد على الملحدين في متشابه القرآن).[1]

وكذلك ألّف الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر الشهير بابن المنادي (336هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً سماه: (متشابه القرآن العظيم)[2]، سار فيه على نهج الكسائي من جمع الآيات المتشابهة بلا توجيه.

ثم ألف الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي (597هـ) كتاباً في ذلك سماه: (تذكرة المنتبه في عيون المشتبه)[3].[4]

وبعد ابن الجوزي جاء الإمام العكبري عبد الله بن الحسين (616هـ) ـ رحمه الله ـ، فألف كتابه: (متشابه القرآن).[5]، وفي العصر ذاته ألف الإمام عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الأندلسي النحوي (634هـ) ـ رحمه الله ـ كتابه: (ري الظمآن في متشابه القرآن).[6]، وأحمد بن أبي الوليد يزيد بن عبد الرحمن الفرضي (625هـ) ـ رحمه الله ـ ألف كتاباً سماه: (متشابه القرآن على حروف المعجم)[7].[8]

وفي العصر نفسِه عمل الإمام عَلَمُ الدِّين السَّخَاوي (643هـ) ـ رحمه الله ـ على نظـم ما

---

[1] انظر: الفهرست، لابن النديم (78/1)، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: (15/12)، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي: (440/2).

[2] طبع سنة: (1407 هـ) بالمملكة العربية السعودية، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ت: عبد الله الغنيمان.

[3] الكتاب مخطوط بدار الكتب الظاهرية، بدمشق، وهو الآن ضمن مجموعة مخطوطات مكتبة الأسد، وله صورة في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[4] انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (391/1).

[5] انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (381/5).

[6] انظر: هدية العارفين، للبغدادي (239/1).

[7] الكتاب مخطوط بمكتبة شهيد علي، بتركيا، ويوجد منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

[8] انظر: المتشابه اللفظي في القرآن، للحمداوي (ص52).

كتبه الكسائي، في كتاب سماه: (هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبين متشابه الكتاب)[1]، لم يزد على أن نظم الكتاب في أرجوزةٍ، ولم يتعرض له من حيث التوجيه والشرح.[2]

وبعد السخاوي ألف الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (665هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً، نظم فيه ما فات السخاوي من الآيات المتشابهة التي لم يذكرها في منظومته، فكان عمله استدراكاً على السخاوي، وسمى كتابه: (تتمة البيان لما أشكل من متشابه القرآن)[3].[4]

وبعده ألف الشيخ محمد بن مصطفى الخضري المعروف بالدمياطي (1287هـ) ـ رحمه الله ـ الذي عُنِي بالنظم لكثير من العلوم ـ كتاباً نظم فيه المتشابه، ونحا فيه نحو السخاوي من جمع الآيات بلا توجيه، كما التزم قافيةً واحدةً في منظومته، وسمى كتابه: (نظم متشابه القرآن)[5].[6]

وبالجملة فإنّ التصنيف في المتشابه من حيث الجمعُ فقط، يظهر أنه كثيرٌ؛ لأنه سهلٌ من حيثُ الجمعُ، إذ لم يخض أصحابه فيه توجيهاً وشرحاً، ولأنه ـ كما يبدو ـ إنما جمعوا المفردات المتشابهة في القرآن العظيم، وغرضهم من ذلك هو عدم الاختلاط على القراء، وهو باب للعلم نافعٌ.

لكن فائدةُ التأليف في المتشابه مع التوجيه أكثرُ وأظهرُ؛ لأنه يحقق الغرض من جمعه، وهو رفع الالتباس والاضطراب، فيحصل النفع للقارئ كما يحصل للمفسر وغيره.

---

(1) طبع بمصر، بطنطا، دار الصحابة. كما طبع بدار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ت: الشيخ عبد القادر الخطيب الحسني، سنة: (1994 م). وطبع أيضاً بمكتبة أولاد الشيخ للتراث، بمصر، الجيزة، سنة: 2009م، بتحقيق: فرغلي سيد عرباوي.

(2) انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2).

(3) الكتاب مخطوط بالمكتبة الظاهرية، بدمشق.

(4) انظر: المتشابه اللفظي في القرآن، للحمداوي (ص52).

(5) طبع بدار البصائر، بدمشق، سنة: (1404 هـ).

(6) انظر: المتشابه اللفظي في القرآن، للحمداوي (ص52).

المطلب الثاني: المؤلّفون في المتشابه مع توجيهه.

لعلّ أول من صنــف في المتشابــه مع توجيـهه، هو الإمام الإسكافي ـ رحمه الله ـ حيث أفرد مصنفاً له سماه: (دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات من كتاب الله العزيز)[1]، جمع فيه الآيات المتشابهة، لكنه غمّض مقصده، بحيث لم يستوعب فيه كل مواضع التكرار بل أغفل كثيراً منها، ومع هذا فقد بذل جهداً واضحاً في توجيه الذي جمعه، لكن بشكلٍ غير موسَّعٍ.[2]

ثم صنف بعده الإمام أبو القاسم الكَرماني (505هـ) ـ رحمه الله ـ حيث أفرد كذلك كتاباً سماه: (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)[3]، وضمنه تأويلاتٍ حسنةً، ولطائفَ بديعةً، ولم يكن في كتابه عازياً شيئاً مما قاله إلى أحدٍ، إلاّ ما ندر مما عزاه للخطيب الإسكافي، فقد أفاد من الإسكافي، لكنه لم يكثر النقل عنه، وأكثر ما قاله هو من اجتهاداته، وكذلك يظهر أنه أفاد من كتابٍ له سابقٍ على البرهان، وهو تفسير كامل للقرآن سماه: (لباب التفسير وعجائب التأويل)[4]، وعلى كل حال فإنّ من أتى بعد الكَرماني أفاد منه كثيراً، فكتابه أجمع كتابٍ قديمٍ وصل إلينا حتى الآن.[5]

وبعد الكرماني ألّف الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (668هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً سماه: (أسئلة القرآن وأجوبتها من آي التنزيل)[6]، اختصر فيه كتاب الكرماني، وزاد عليه

---

(1) طبع الكتاب ببيروت، بمكتبة الآفاق الجديدة. كما طبع بمصر، بمكتبة الخانجي.

(2) انظر: مقدمة تحقيق كتاب (البرهان في توجيه متشابه القرآن)، عبد القادر أحمد عطا: ص21.

(3) طبع الكتاب بمصر، بتحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، (1396 هـ)، لكنه مطبوع باسم: أسرار التكرار في القرآن، وهو تصرف من المحقق، كما يظهر من كلامه في مقدمة التحقيق.

(4) طبع الكتاب بعنوان: العجائب والغرائب، بمصر في مجلدين، وكتابه هذا في التفسير عابه كثير من العلماء؛ لأنه نقل فيه آراء باطلة، وإن كان قصده التحذير منها. يقول السيوطي: "لا يحل الاعتماد عليها، ولا ذكرها إلا للتحذير منها". الإتقان: (221/2). وانظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي (25/19)، ومفتاح السعادة، لطاش كبري زاده: (421/1).

(5) انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2)، ومقدمة التحقيق لكتاب البرهان، عبد القادر عطا: ص61.

(6) طبع الكتاب بهذا الاســم، في مصر، مكتبة فـياض، سنة (1427 هـ/2007م)، بتحقيــق: أبو عبد

أشياء كثيرةً لم يتعرض لها الكرماني، بل واستدل لما يوجهه من الآيات، وربما سرد أقوالاً كثيرةً في توجيه الآية الواحدة.[1]

ومن ثَمّ جاء الإمام أبو جعفر بن الزبير الغرناطي (708هـ) ـ رحمه الله ـ، فألف مصنفاً، سماه: (مِلاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل)[2]، فجاء كتاباً حسناً، ربما كان أفضل من كل ما سبق ذكره، وإن كان ـ كما يظهر لمن قرأه ـ أنه أفاد كثيراً من الخطيب، ومن الكرماني، لتشابه العبارات إلى حدٍّ كبيرٍ، لكن مع هذا فقد زاد عليهم، وأبدع، يقول الحافظ ابن حجر (852هـ) ـ رحمه الله ـ: "...وجمع كتاباً في فن من فنون التفسير، سماه ملاك التأويل، نحا فيه طريق الإسكافي الخطيب في ذلك، فلخص كتابه وزاد عليه شيئاً بنفسه"[3].

وبعده ألّف الإمام بدر الدين ابن جماعة (733هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً سماه: (كشف المعاني عن متشابه المثاني)[4]، حيث ذكر فيه نحواً مما ذكره مَنْ قبله، فقد ضمنه شيئاً مما عند الكرماني وزاد عليه، وهو في كتابه يجمع بين المتشابهات اللفظية، والكشف عن النكت البلاغية،

= الرحمن عادل شوشة، وذكره السيوطي وغيره باسم: (درة التنزيل وغرة التأويل). الإتقان: = (995/2). كما طبع بدار عالم الكتب، بلبنان سنة: (1412 هـ)، ت: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. =وطبع بدمشق، في دار الفكر، ت: محمد رضوان الداية. ويعمل الآن على تحقيقه رسالة ماجستير، في كلية الدراسات العليا، بجامعة أم درمان الإسلامية، قسم التفسير وعلوم القرآن، فرع دمشق.

(1) انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2).

(2) طبع بدار الغرب الإسلامي، سنة: (1983 م)، ت: سعد الفلاح، وأصله رسالة دكتوراه من كلية الشريعة وأصول الدين، بجامعة الزيتونة، بتونس. كما طبع سنة: (1989 م)، بدار النهضة العربية، بيروت، ت: د. محمود كامل أحمد، وأصله رسالة دكتوراه من كلية الآداب، بجامعة عين شمس، بمصر.

(3) الدرر الكامنة، لابن حجر: (84/1). وانظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (1813/2).

(4) طبع بالجامعة الإسلامية بكراتشي، في باكستان، ونشرته دار الوفاء، سنة: (1990 م)، ت: د. عبد الجواد خلف. كما طبعته دار المنار بالقاهرة، سنة:(1998م)،ت: محمد محمد داود.

كما أنه بنى كتابه على الإيجاز ومن غير أن يصرح بالنقل عمن سبقه، مع إفادته منهم. ويظهر لمن تتبع كلامه أنه اعتمد على كتاب الرازي (أسئلة القرآن)؛ لاتفاق العبارة في كثيرٍ من المواضع[1]

وبعد ابن جماعة ألّف الإمام شرف الدين ابن رَيَّان (770هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً سماه: (الروض الريان في أسئلة القرآن)[2]، ذكر فيه شيئاً من توجيه الآيات المتشابهة من غير أن يتوسع في ذلك، ويظهر اعتماده فيه على النقل أيضاً من كتاب: (أسئلة القرآن) للرازي؛ لتشابه العبارة بين الكتابين إلى حدٍّ كبير.

ثم بعده ألّف الإمام جلال الدين السيوطي (911هـ) ـ رحمه الله ـ كتاباً في ذلك سماه: (قطف الأزهار في كشف الأسرار)[3]، وهو كتابٌ جليلٌ، اعتمد فيه على من سبقه، حيث أفاد من الكرماني والرازي وابن جماعة، وهو في كل ما ينقله يعزو الكلام إلى أصحابه.[4]

والإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري (926هـ) ـ رحمه الله ـ، صنف بعد ذلك أو قبله كتابه: (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن)[5]. فلم أستطع الجزم بأسبقيته لكتاب السيوطي أم لا؛ لعدم الوقوف على تاريخ كتابة كلٍّ من الكتابين.

والسيوطيُّ ـ وإن كان قد ذكر كتابه عندما قال: "وفي كتابي: أسرار التنزيل، المسمى:

---

[1] انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2)، وإيضاح المكنون، لإسماعيل باشا: (367/2).

[2] طبعته مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، سنة: (1415 هـ)، ت: عبد الحكيم بن محمد نصار السلفي.

[3] طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، سنة: (1994م)، ت: د. أحمد بن محمد الحمادي.

[4] انظر: الإتقان، للسيوطي (995/2)، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: (1352/1).

[5] طبع في لبنان، ببيروت سنة: (1403 هـ)، بتحقيق الشيخ محمد علي الصابوني. كما طبع بالمكتبة العصرية، صيدا . بيروت، (1427 هـ/2005م)، بتحقيق الشيخ الصابوني أيضاً. = وتوجد منه طبعةٌ قديمةٌ غير محققةٍ في أندونيسيا، بمدينة: (سورا بابا). كما وجدت منه مقتطفاتٍ مطبوعةً على حاشية تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني (970 هـ)، لكن ليس في كل السور بل بعضها. وحقق الكتاب تحقيقاً علميا، ـ رسالة ماجستير ـ بجامعة أم درمان الإسلامية. سنة: 2010م.

قطف الأزهار في كشف الأسرار، من ذلك الجم الغفير"[1]. ـ إلاّ أنه لم يشر إلى كتاب الإمام زكريا، وهذا طبيعي بالنظر إلى كونهما قد عاشا في زمـنٍ واحدٍ، وفتـرةٍ متقاربةٍ جداً، وربــما ليس من السهل في ذلك الوقت، اطلاع كل عالم على ما ألّفه غيرُه.

وقد اعتمد الشيخ الأنصاري في مصنَّفه على كتابَيْ: الكرماني وأبي عبد الله الرازي ـ رحمهما الله تعالى ـ ، فهو ينقل عنهما في معظم كتابه، لا سيما كتاب الرازي، فقد أكثر النقلَ عنه، وهو في ذلك لا يعزو الكلام لمن نقل عنهم.[2]

وآخر من ألف فيه ـ فيما علمت ـ الإمام عطية الله بن عطية البرهاني الأجهوري (1190هـ) ـ رحمه الله ـ حيث صنف كتاباً لم يفرده للمتشابه فقط، بل ضمنه أسباب النزول لكل سورةٍ، مع ذكر الناسخ والمنسوخ فيها، سائراً في ذلك على هذا المنهج في كل السور، وسمى كتابه: (إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن)[3]، لكن يبدو أنه اعتمد فيه على كتابي: البرهان للكرماني، وفتح الرحمن للشيخ زكريا، كما يظهر من كلامه في مقدمة كتابه المذكور آنفاً إذ قال: "...أن أجمع في كتاب مقاصد ما ذكره الأئمة الثلاثة ... ومع ما زاد عليه الهمام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتابه المسمى بفتح الرحمن."[4]

---

[1] الإتقان، للسيوطي: (995/2).

[2] وقد جانب الدكتور رشيد الحمداوي الصوابَ حين قال: "ومعظم كلامه في المتشابه مستفادٌ من الكرماني وابن جماعة" المتشابه اللفظي، للحمداوي: (ص56). قلت: أما مِنَ الكرماني فنعم، لكن من ابن جماعة فلا؛ وذلك لأنّ الرازي سابقٌ على ابن جماعة، واتفاق الكلام باللفظ في أكثر المواضع يدلّ على أنه ناقل عن الرازي، لا عن ابن جماعة، ولو قُدِّر أن النقول التي ساقها الشيخ زكريا من كتاب ابن جماعة، فإنّ إضافة الكلام إليه خطأ واضحٌ؛ لأنّ اتفاق الألفاظ والجمل مع كتاب الرازي ظاهرةٌ جداً لمن تتبع ذلك، وحينئذٍ لا يعدو أن يكون ابن جماعة نفسُه ناقلاً عن الرازي، وردُّ الكلام للأقدم والسابق في التصنيف، أولى من إضافته للمتأخر.

[3] ما زال الكتاب مخطوطاً، وقد حقق جزءٌ منه من بداية البقرة إلى آل عمران كرسالة ماجستير في الإمارات العربية بجامعة الشارقة. وحصلت على نسخةٍ مخطوطةٍ منه، من المكتبة الأزهرية.

[4] إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن، للأجهوري، النسخة الأزهرية (2/ب).

وإذا بحثنا فإننا سنجد أن جمعاً غفيراً من المفسرين، ممن اشتهروا بمصنفاتهم في التفسير، لم يغفلوا المتشابه، ـ وإن كانوا لم يفردوه بالتصنيف كسابقيهم ممن ذكرنا مؤلفاتهم ـ، فهم في ذلك كسائر المفسرين؛ حيث لم يفرد كثيرٌ منهم كتاباً خاصّاً في المتشابه، لكنهم لم يهملوه بالكلية، بل أوردوه على طريقة أسئلةٍ، أجابوا عنها من خلال تفاسيرهم، لكن على شكلٍ مبعثرٍ لم يلتزم أصحابه فيه بسورةٍ أو جمعِ كلِّ آيةٍ فيها تشابهٌ مع غيرها.

وبعضهم أكثر من ذلك، والبعض الآخر لم يتوسع، بل بعض من وجه آيات متشابهة، اعتمد عليه الشيخُ زكريا الأنصاري والسيوطي ومن قبلهما في كتبهم، كما ظهر لي بالمقارنة بين عباراتهم وعبارات المفسرين قبلهم.

وفيما يلي بيان أكثر وأشهر من أورد الأجوبة والتوجيهات للمتشابه من المفسرين، مرتبين على حسب الوفيات، وهم كالآتي:

1 ـ الإمام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، ـ عفا الله عنه ـ، حيث أورد في تفسيره المسمى بـ: (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، شيئاً من الأسئلة التي مفادها وقوع تعارضٍ أو اضطراب بين آيات متشابهةٍ، ثم يجيب عليها، فيطرح السؤال على نفسه قائلاً: فإن قلت لم قال كذا وكذا، ثم يجيب على التساؤل، موجهاً الآية من خلال اللغة في الغالب، وقد يعتمد على آراءٍ ونحو ذلك. ومن ذلك . مثلاً . قولُه عند تفسيره قولِه ـ تعالى ـ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [طه:120]: "فإن قلت: كيف عدّى وسوس تارة باللام في قوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: 20]، وأخرى بـ"إلى"؟"، ثم أجاب عنها قائلاً: "قلت: وسوسة الشيطان كولولة الثكلى، ووعوعة الذئب، ووقوقة الدجاجة في أنها حكايات لأصوات، وحكمها حكم صَوَّتَ وأَجْرَسَ، ومنه: وسوس المبرسِم، وهو موسوِس ـ بالكسر والفتح ـ لحّن. وأنشد ابن الأعرابي: وَسْوَسَ يَدعُو مُخْلِصاً رَبَّ الْفَلَقْ . فإذا قلت: وسوس له، فمعناه: لأجله، كقوله: أَجرِسْ لَهَا يَا ابْنَ أَبي كِبَاشِ. ومعنى وسوس إليه: أنهى إليه الوسوسة، كقولك: حدّث إليه، وأسرّ إليه..."[1].

2 ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، الشهير بفخر الدين الرازي (ت 606 هـ)، ـ

[1] الكشاف، للزمخشري: (93/3).

رحمه الله ـ، فقد أورد في تفسيره الموسوعي، الموسوم بـ: (مفاتيح الغيب)، شيئاً من المتشابه، وأجاب عنه ولم يكثر، وربما عزا أكثر الذي أخذه إلى الزمخشري. ومن أمثلة ذلك، قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ... ﴾ [فاطر: 19]: "فإن قلت: قابل الأعمى بالبصير بلفظ المفرد، وكذلك الظل بالحرور، وقابل الأحياء بالأموات ... " ثم أجاب: " أما في الأعمى والبصير والظل والحرور؛ فلأنه قابل الجنس بالجنس ولم يذكر الأفراد؛ لأن في العميان وأولى الأبصار قد يوجد فرد من أحد الجنسين يساوي فرداً من الجنس الآخر كالبصير الغريب في موضع والأعمى الذي هو تربية ذلك المكان، وقد يقدر الأعمى على الوصول إلى مقصد لا يقدر البصير عليه، أو يكون الأعمى عنده من الذكاء ما يساوي به البليد البصير فالتفاوت بينهما في الجنسين مقطوع به، فإن جنس البصير خير من جنس الأعمى، وأما الأحياء والأموات فالتفاوت بينهما أكثر، إذ ما من ميت يساوي في الإدراك حياً من الأحياء، فذكر أن الأحياء لا يساوون الأموات سواء قابلت الجنس بالجنس، أو قابلت الفرد بالفرد، وأما الظلمات والنور فالحق واحد وهو التوحيد، والباطل كثير وهو طرق الإشراك على ما بينا أن بعضهم يعبدون الكواكب، وبعضهم النار، وبعضهم الأصنام التي هي على صورة الملائكة، وإلى غير ذلك، والتفاوت بين كل فرد من تلك الأفراد وبين هذا الواحد بين ..." [1].

3 ـ الإمام محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، ـ رحمه الله تعالى ـ حيث ذكر في تفسيره المسمى بـ (البحر المحيط) بعض المتشابه ووجهه، ويظهر أنه اعتمد على الزمخشري أو الرازي، لتشابه العبارات مع عبارات الكشاف والرازي فيما يورده من أجوبةٍ. ومن أمثلة ذلك، ما جاء عند قوله ـ تعالى ـ :﴿ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [نوح: 4]، فقد عرض سؤالاً حيث قال: " فإن قلت: كيف قال: ويؤخركم، مع إخباره بامتناع تأخير الأجل؟ وهل هذا إلا تناقض؟!" ثم أجاب قائلاً: " قلت: قضى الله مثلاً أن قوم نوح إن آمنوا عمرهم ألف سنة، وإن بقوا على كفرهم أهلكهم على رأس تسعمائة سنة، فقيل لهم: آمنوا يؤخركم إلى أجل مسمى، أي: إلى وقت سماه الله تعالى وضربه أمداً تنتهون إليه لا تتجاوزونه، وهو الوقت الأطول، تمام الألف ثم أخبر أنه إذا جاء ذلك الأجل الأمد

[1] انظر: مفاتيح الغيب، للرازي (26/ 16).

لا يؤخر كما يؤخر هذا الوقت، ولم تكن لكم حيلة فبادروا في أوقات الإمهال والتأخير".[1]

4 ـ الإمام محمد بن محمد بن مصطفى، المشهور بأبي السعود العِمَادي، (ت 982 هـ) ـ رحمه الله ـ، فقد وجّه شيئاً من الآيات، كما يظهر في تفسيره المسمى بـ **(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم)**، ومن ذلك قوله عند تفسيره قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: 31]. فقد طرح تساؤلاً إذ قال: "**إن قلت هذا القول ليس مما تستنكره الكفرة ولا مما يتوهمون صدوره عنه أصالةً أو استتباعاً؟**" ثم أجاب بقوله: "**قلت: من جهة أن كلا النفيين ردٌّ لقياسهم الباطل ... فإنهم زعموا أن النبوة تستتبع الأمور المذكورة...**"[2]

أولئك أشهر من يوردون التساؤلات ثم يجيبون عليها، لاسيما فيما يتعلق بالمتشابهات اللفظية من الآيات.

ثم إننا إذ أمعنّا في طريقتهم، سنجدهم يعتمدون ـ أثناء إجابتهم على الإشكالات الظاهرة في ألفاظ الآيات ـ إحدى الأساليب الآتية:

أولاً: اعتمادهم على النقل من المتقدمين.

ثانياً: اعتمادهم على النقل مع الترجيح بين الأقوال تارةً، ودون الترجيح تارةً أخرى.

ثالثاً: توجيههم المتشابه بناءً على النص.

رابعاً: توجيههم المتشابه بناءً على اللغة.

خامساً: توجيههم المتشابه باعتمادهم على القواعد العامة.

هذا، ولم يهمل المعاصرون موضوع المتشابه، بل عنوا به، وصنفوا فيه، وهم في ذلك مقتدين بالأئمة السابقين، سار جلُّهم على طريقة سرد الألفاظ دون توجيه، ومن المعاصرين ممن صنف في المتشابه هم:

1 . أبو محمد جـمال عبد الرحمن المصري، حيث ألف كـتاباً سماه: (الإيقاظ لتذكـير الحفاظ

---

[1] البحر المحيط، لأبي حيان: (332/8).

[2] إرشاد العقل السليم، لأبي السعود العمادي: (203/4).

بالآيات المتشابهة الألفاظ).[1]

2 . حسين نصار، فقد ألف كتاباً سماه: (المتشابه)[2]، وهو كذلك لم يوجه فيه الآيات بل سردها فقط.

3 . أم بسام المصرية، حيث ألفت كتاباً سمته: (الإتقان في متشابه القرآن)[3]، سردت فيه الآيات بلا توجيه.

4 . أحمد عبد الفتاح الزواوي، حيث صنف كتاباً سماه: (هداية الحيران في متشابه ألفاظ القرآن)[4].

5 . عبد الله بن عبد الحميد الوراقي، فقد ألف كتاباً سماه: (إغاثة اللهفان في ضبط متشابه القرآن)[5].

6 . د. محمد بن عبد الله الصغير، حيث صنف في ذلك كتاباً سماه: (دليل المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم)[6].

وبالجملة فإنّ التصنيف في المتشابه من حيث الجمعُ فقط، يظهر أنه كثيرٌ؛ لأنه سهلٌ من حيثُ الجمعُ، إذ لم يخض أصحابه فيه توجيهاً وشرحاً، لكن يبدو أنه ليس فيه كبيرُ فائدةٍ، على خلاف التصنيف فيه مع التوجيه، فالفائدةُ فيه أكثرُ وأظهرُ؛ لأنه يحقق الغرض من جمعه، وهو رفع الالتباس والاضطراب.

الخاتمة

.. بعد هذا البحث الموجز، وبتوفيق الله تعالى، يمكن أن نستخلص ما يلي:

أولاً: المتشابه اللفظي قسيم المتشابه المعنوي، وكلاهما مما يتعلـق بعلم التفسـير، غير أن الأول

---

[1] طبع الكتاب بمصر، والذي اطلعتُ عليه كانت طبعته هي الرابعة، ولم يذكر فيه اسم الدار الناشرة.

[2] طبع الكتاب بمصر.

[3] طبع الكتاب في مصر. كما طبع بمكتبة أولاد الشيخ بالمغرب الرباط. ط 1 . 2003 م.

[4] طبع بدار العاصمة للنشر والتوزيع بالمغرب.

[5] طبع بالإسكندرية، بمكتبة الحياة، سنة: (1996 م).

[6] طبع بدار طيبة للنشر والتوزيع، ط1 / سنة: (1997 م).

يرد على الألفاظ، والثاني على المعاني، وصنف في الأول أكثر مما صنف في الثاني؛ لحاجة الناس إليه، ولأنه يحقق ويكشف غرضاً من أغراض الإعجاز القرآني، وهو إعجاز الأسلوب (الإعجاز البياني).

ثانياً: ألف في المتشابه جمع غفير من العلماء رحمهم الله تعالى، وهم في ذلك على قسمين:

القسم الأول: ألفوا دون توجيه، وكان تصنيفهم عبارة عن جمع الألفاظ المتقاربة في القرآن، وقصدهم: تسهيل الحفظ على الحفاظ.

القسم الثاني: ألفوا مع توجيه، وهؤلاء جمعوا الآيات المتقاربة في النظم، مع اختلاف يسير بينها، في التقديم والتأخير ونحو ذلك، ثم الإجابة على ما يمكن أن يعترض عليه معترض، فالقصد من هذا التأليف، هو رفع الإشكال وإزاحة اللبس عن الأفهام.

ثالثاً: ينبغي على طلبة العلم الاهتمام بهذا العلم الجليل، والذي به يحصل الدفاع عن الكتاب العظيم، لا سيما وأنه ظهر في عصرنا هذا من المتحذلقين كثر، خاصةً ممن أبطن الكفر وأراد التشكيك في القرآن الكريم، فراح يطعن بفصاحته وبلاغته، جهلاً منه بلغة العرب، فالاهتمام بعلم المتشابه حصن حصين للمسلم، وباب دعوة إلى القرآن والإسلام بالنسبة إلى غير المسلم.

فِهرِس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم. برواية حفص عن عاصم الكوفي رحمهما الله تعالى.
2. الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار الفكر – لبنان – 1416هـ- 1996م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد المندوب. واستخدمت طبعة أخرى، بتحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا.
3. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تأليف: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
4. أسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)، تأليف: محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، دار النشر: دار الاعتصام – القاهرة – 1396، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا.
5. أسئلة القرآن وأجوبتها من آي التنزيل، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار النشر: مكتبة فياض، مصر– القاهرة –1427 هـ/2007م، تحقيق: أبو عبد الله عادل شوشة.
6. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي، دار النشر: دار الفكر – بيروت.
7. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تأليف: إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي، طبع في استانبول، 1364 هـ، 1945م،
8. البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – 1422هـ –2001م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق. د. زكريا عبد المجيد النوقي ، د. أحمد النجولي الجمل.
9. البرهان في علوم القرآن، تأليف:أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – 1391، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
10. الجامع الصحيح المختصر، تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت 1407–1987م، الطبعة: الثالثة، تحقيـــــق:

11. الجامع صحيح (صحيح مسلم)، تأليف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
12. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد– الهند – 1392هـ، 1972م، الطبعة: الثانية، تحقيق ومراقبة: محمد عبد المعيد ضان.
13. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
14. الفهرست، تأليف: أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – 1398 – 1978.
15. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
16. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – 1413 – 1992.
17. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
18. مدارك التنزيل وحقيقة التأويل، تأليف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي.
19. المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
20. معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل – بيروت – لبنان – 1420هـ –1999م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
21. مفاتيح الغيب، تأليف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – 1421هـ – 2000م، الطبعة: الأولى.

22. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار النشر: دار الفكر – لبنان – 1416هـ– 1996م، الطبعة: الأولى. واستخدمت طبعةً بتحقيق أستاذنا الدكتور بديع السيد اللحام، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الثانية، 2001م.
23. هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب، لعلم الدين السخاوي، مكتبة أولاد الشيخ بالجيزة ـ مصر ـ .
24. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل باشا البغدادي، طبع في استانبول 1951 – 1955.
25. الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث – بيروت – 1420هـ– 2000م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	دلالة الكناية في سورة البقرة	أ. سليم الصديق	6
3	الدلالة في كتب الأخطاء الشائعة "العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر" أنموذجا	د. صالح أحمد صافار	31
4	اضطرابات النطق لدى عينة من تلاميذ الحلقة الأولى لمرحلة التعليم الأساسي بمدينة مصراته	د. حسن سالم الشهوبـــي أ. محمد صالح بن صـــلاح	58
5	دور الإرشاد النفسي المنبثق عن الشريعة الإسلامية في علاج بعض مشكلات الشباب الليبي المعاصر	أ/إبراهيم خليفة المركز	73
6	العناصر التيبوغرافية ودورها في الإخراج الصحفي	د/عمران الهاشمي المجدوب	98
7	تقييم بعض مدخلات مؤسسات رياض الأطفال بمدينة مصراتة في ضوء معايير الجودة	د. علي إمحمد الحشاني	128
8	دراسة الأخطار الجيومورفولجية بمنطقة حوض وادي غاوغاو باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد	د/ رجب فرج سالم اقنيبر	151
9	مفهوم صورة الجسد وعلاقتها بالاستعداد للعصابية لدى طلبة المرحلة الثانوية	د. صالح المهدي الحويج	182
10	الصور البيانية في الأمثال النبوية "نماذج مختارة"	د . مصطفى رجب الخمري	191
11	تأثير التلوث الناتج عن صناعة الإسمنت على الأس الهيدروجيني للتربة ومدى تأثيره على نمو النبات "الفول" Vica Faba L	د/نوري سالم محمد النعاس د/عطية رمضان الكيلاني	217
12	المتاشبه اللغوي عند القراء والمفسرين "تأليفا وتطبيقا"	أ/ يونس يوسف أبو ناجي	232
13	رسالة في مباحث البسملة لأحمد بن زين دحلان "ت1304هـ"	د/ عمر علي سليمان الباروني	258
14	نظرية العبقرية عند كانط	د/ نور الدين سالم ارحومة قريبع	286
15	ماهية النص الأدبي خطاب إلى متذوقي الأدب	د/عادل بشير الصاري	305

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
16	كفايات التعليم الإلكتروني ومدى توفرها لدى هيئة التدريس بكلية التربية جامعة المرقب	د/ خالد محمد التركي	323
17	استعمال كاف التشبيه حرفا واسما	أ / امباركة مفتاح التومي	352
18	المؤرخ نقولا زيادة وليبيا "دراسة في المعاصرة التاريخية حياة وتأليفا"	د/عمرو رمضان حمودة	369
19	فاعلية المرأة الطوارقية في الرواية الليبية " إبراهيم الكوني أنموذجا"	د. خالد مهدي صالح	396
20	ضوابط بيع التقسيط في الشريعة الإسلامية	د/ الصادق المبروك الصادق	415
21	أثر دراسة الفقه المقارن في تضييق شقة الخلاف بين المذاهب الفقهية	د/ محمد إبراهيم الكشر	442
22	Morphology and composition of $CuInSe_2$ that film deposited by Stacked Elemental Layers for solar cells application	M. Alshuaib[a], G. E. A. Muftah[a] and E. M. Ashmila [b]	462
23	A novel Piggyback Scheme to Improve the Performance Of MAC Layer Based on IEEE802.11n	Dr. Ali Ahmad Milad Dr. Saad Mohamed Lafi	476
24	Problems of English prepositions in EFL learners' translation quality	Ahmed Haggar Sakin Ahmed	487
25	L’argent peut-il effacer les valeurs morales ? Le Père Goriot de Balzac est un type.	Al Bagdadi Zidane	501
26	الفهرس		516

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.

And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.